# الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند 13

**شباط 2012**

## I. مقدمة

يتضمن **الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها** ثلاثة عناصر أساسية هي الرواتب والأجور, والتعويضات, والتقديمات الاجتماعية. وقد بلغ إجمالي هذا البند قيمة 657 مليار ليرة في أول شهرين من العام الحالي, مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 48 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011, كما يبيّن الجدول رقم (2) أدناه.

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها في فترة كانون الثاني-شباط 2012 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2011.

يشكل **الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها** الحيز الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، مشكلاً ما نسبته 28 في المائة من مجموع الأخير في فترة كانون الثاني- شباط 2012.

من الملاحظ أن مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها ارتفعت بوتيرة أبطأ من الأشهر السابقة, ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تعديل في مسألة توقيت المدفوعات من جهة وإلى المدفوعات التي تتم لمرة واحدة من جهة أخرى. تتضمن الأخيرة:

أ- *فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998*

ب- دفعة *تعويضات خدمة الميدان* في شباط 2011

ت- دفعات الرواتب الشهرية *للجهاز التربوي*

ث- المدفوعات المتعلقة *بتعاونية موظفي الدولة*

**جدول رقم 1: تأثير دفع الفرو قات على الرواتب و الأجور**

| مليار ليرة لبنانية | ك 2/ش 11 | ك 2/ش 12 | 12/11 |
|---|---|---|---|
| الرواتب والأجور ( مع دفع الفروقات) | 447 | 453 | %1 |
| الرواتب والأجور ( بدون دفع الفروقات) | 391 | 372 | %5- |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

**جدول رقم 2: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها**

| (مليار ل.ل) | مخصصات الرواتب والأجور | | التعويضات /6 | | التقديمات الاجتماعية /7 | | نفقات أخرى /8 | | إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 ك2-ش | 2012 ك2-ش | 2011 ك2-ش | 2012 ك2-ش | 2011 ك2-ش | 2012 ك2-ش | 2011 ك2-ش | 2012 ك2-ش | 2011 ك2-ش | 2012 ك2-ش |
| **الجهاز العسكري** | **296** | **288** | **12** | **13** | **116** | **92** | **1** | **1** | **425** | **393** |
| *الجيش* | *200* | *168* | *8* | *8* | *92* | *81* | *0* | *0* | ***300*** | ***257*** |
| *قوى الأمن الداخلي1 /* | *76* | *72* | *3* | *4* | *20* | *6* | *0* | *0* | ***99*** | ***82*** |
| *قوى الأمن العام 2/* | *16* | *14* | *0* | *1* | *3* | *1* | *1* | *0* | ***20*** | ***16*** |
| *قوى أمن الدولة 3/* | *5* | *34* | *0* | *1* | *1* | *4* | *0* | *0* | ***6*** | ***38*** |
| **الجهاز التربوي** | **102** | **84** | **10** | **5** | **0** | **0** | **0** | **0** | **112** | **89** |
| **الجهاز المدني 4/** | **49** | **81** | **12** | **12** | **0** | **1** | **5** | **68** | **66** | **161** |
| *تعاونية موظفي الدولة* | | | | | | | *0* | *61* | ***0*** | ***61*** |
| **الجمارك 5/** | | | | | | | | | **14** | **14** |
| **إجمالي الإنفاق** | **447** | **453** | **34** | **29** | **116** | **93** | **6** | **68** | **610** | **657** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

(1) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
(2) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
(3) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(4) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(5) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك مدفوعة من حساب الأمانات, تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار 2011, ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
(6) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
(7) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
(8) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

## III. مخصصات الرواتب والأجور

سجلت مخصصات الرواتب والأجور ارتفاعاً بقيمة 6 مليار ليرة, من 447 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–شباط 2011 إلى 453 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2012. وجاءت هذه الزيادة نتيجة نمو مدفوعات الجهاز المدني (32 مليار ليرة) مقابل انخفاض في مدفوعات الجهازين العسكري (8 مليار ليرة) والتربوي (18 مليار ليرة).

### A.III الجهاز العسكري

على صعيد الجهاز العسكري, جاء الانخفاض الذي بلغ 8 مليار ليرة (أي ما يعادل 3 في المائة) بشكل أساسي نتيجةً لتسديد *تعويضات خدمة الميدان* من خلال دفعة واحدة في شباط 2011 والتي بلغت 51.4 مليار ليرة. عند استثناء هذه الدفعة,ترتفع مدفوعات الجهاز العسكري بقيمة 45 مليار ليرة و ذلك نتيجة:

- تسديد *الدفعة السادسة من فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام 1996–1998[1] (لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة المربع رقم 1). وقد تم دفع هذه المبالغ – التي كان يفترض أن تدفع عام 2011 – بموجب سلف خزينة[2] وقد بلغت 33 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–شباط 2012 مقارنة مع لا شيء في الفترة نفسها من عام 2011.
- تطويع 2500 عنصر إضافي في قوى الأمن الداخلي عام 2011 والذي بدأ بالتأثير في الرواتب بشكل ملحوظ ابتداءً من شهر آب 2011.

[1] تتم هذه الدفعات بموجب القانون 2008/63 الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات 2009-2011 لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998. للمزيد من المعلومات, الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2009, ص 18-19.
[2] مرسوم رقم 6873 تاريخ 2011/11/18

### B. III الجهاز التربوي

على صعيد الجهاز التربوي, جاء الانخفاض الذي بلغ 18 مليار ليرة (أي ما يعادل 18 بالمائة) نتيجة مسألة توقيت الدفعات, حيث تم تحويل الرواتب والأجور المستحقة عن شهر شباط 2012, في حين تم تأجيل المدفوعات المستحقة عن شهر آذار 2012[3].

وقد أدّى هذا التأجيل إلى خفض المدفوعات الحالية للأساتذة من 102 مليار ليرة في فترة كانون الثاني –شباط 2011 إلى 50 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي, بينما في المقابل تم دفع المبالغ التالية:

- 20.3 مليار ليرة[4] على *فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية*[5] المعطاة الى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
- 12,4 مليار ليرة[6] لتغطية رواتب *الأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط* عن الفصل الثالث للعام الدراسي 2010-2011.

**المربع رقم 1:- دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب**

منذ عام 2009,كانت تدفع فروقات مختلفة تحت بند الرواتب والأجور:

- *فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام 1996-1998* المعتمدة بموجب قانون 2008/63, والتي خُصص لها مبلغ إجمالي قيمته 1200 مليار ليرة في احتياطي مشاريع موازنات أعوام 2009 ,2010 و2011 لتغطية هذه الدفعات بشكلٍ متساوٍ. أما آلية الدفع فقد صدرت بموجب قرار من وزير المالية رقم1/550 تاريخ 28 أيار 2009 الذي نص على أنه ينبغي أن تتم الدفعات سنوياً في حزيران وكانون الأول. لكن الدفعات لم تتبع في الواقع الخطة الموضوعة كما يظهر في الجدول التالي:

**جدول 1 (مربع رقم 1): تسديد فروقات 1996-1998.**

| (مليار ليرة) | 2009 | 2010 | 2011 | ك2/-ش 2012 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1996-1998-فروقات* | 194 | 126 | 526 | 60 | 906 |

** لا تشمل فروقات المؤسسات العامة والمتقاعدين التي تشكل تحويلات تحت البند 14.*

بشكل خاص, تم دفع جزء كبير من الدفعتين الثالثة والرابعة في العام 2011 بدل من العام 2010، مما أخّر الدفعتين الخامسة والسادسة لبداية العام 2012. تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى الـ 906 مليار ليرة التي دفعت إلى الموظفين الحكوميين تحت البند 13, تم دفع 110 مليار ليرة أخرى حولت إلى المؤسسات العامة والمتقاعدين تحت البند 14, ما يجعل مجموع المبالغ المدفوعة لغاية شباط 2012, 1016 مليار ليرة. وقد تم دفع هذا الأخير من ضمن 1060 مليار ليرة تم تحويلها بموجب قرارات وزارية من إحتياطي الموازنة إلى بنود اقتصادية مختلفة في مشاريع الموازنات.

- تشتمل مدفوعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب الأخرى51.4 مليار ليرة دفعت في شباط 2011 , *و لمرة واحدة فقط بدل فروقات تعويضات خدمة الميدان* المتراكمة بين أيار 2008 وشباط 2011 للجهاز العسكري والأمني. وتمت هذه الدفعة وفقاً للقانون 2008/63 والقانون 2011/151.
- 29.2 مليار ليرة دفعت في آب 2011 بدل فروقات *درجات أساتذة التعليم الابتدائي* وذلك عن الفترة الممتدة بين كانون الثاني 2009 وآب 2010 وفقاً للقانون 2011/159 (للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها، عدد كانون الأول 2011).
- 9 مليارات ليرة دفعت في شباط2012 *و لمرة واحدة فقط بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية من رواتب الموظفين المدنيين في السلك الخارجي* (للمزيد من المعلومات, الرجاء مراجعة المربع رقم 2).

[3] تدفع رواتب الموظفين الدائمين مسبقاً. بناء عليه, في فترة ك2-شباط 2012, كان يجب أن تدفع رواتب شهري شباط وآذار 2012.
[4] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم 2011/7341 الذي سمح بدفع مبلغ قدره 30 مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين 2010/1/1 و2011/10/31.
[5] بموجب القانون 2011/159- الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتين استثنائيتين اعتبارا من 2010/1/1 ودرجتين استثنائيتين اعتبارا من 2011/1/1. تجدر الاشارة الى انه لهذا القانون أثرا دائما أيضا, اذ وابتداء من 2012/1/1 سيتم دمج قيمة الأربع درجات الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعنيين.
[6] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم 2011/7019.

### C-III الجهاز المدني

على صعيد الجهاز المدني, جاء الارتفاع الذي بلغ 32 مليار ليرة (أي ما يعادل 66 بالمائة) بشكل أساسي نتيجة تأخير تسديد دفعات *فروقات سلسة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998* التي كان يتوجب دفعها عند نهاية العام 2011,حيث سجلت ارتفاعاً بحوالي 13 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–شباط 2012 عن تلك التي دفعت في الفترة مثيلتها من العام 2011 , أي ما نسبته 42 بالمائة من إجمالي الارتفاع في هذه الفئة والبالغ 32 مليار ليرة.

أما من المنظار الإداري, فقد شهدت مدفوعات الجهاز المدني العائدة إلى موظفي السلك الخارجي والقضاة (بما فيه القضاة الروحيين) ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الفترة (13 مليار ليرة و6.2 مليار ليرة على التوالي) مفصّلة على الشكل الآتي:

- نمو المدفوعات إلى موظفي السلك الخارجي الذي يعود بشكل أساسي إلى مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية. من ضمن مجمل الـ 22.8 مليار ليرة المدفوع في فترة كانون الثاني–شباط 2012, يخص مبلغ 4.6 مليار ليرة رواتب شهري شباط وآذار 2012 , ومبلغ 3.7 مليار ليرة لتغطية رواتب وأجور عام 2011 (بشكل أساسي النصف الثاني من العام), ومبلغ 5 مليار ليرة لتغطية رواتب النصف الثاني من العام 2010. بينما يتضمن المبلغ المتبقي (والبالغ 9.4 مليار ليرة), 9 مليار ليرة بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية (لمزيد من المعلومات, يرجى مراجعة المربع رقم 2) والباقي بدل *فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998*. من الجدير ذكره أن دفعة كانون الثاني– شباط 2011 والبالغة 9.9 مليار ليرة تشمل 2 مليار ليرة *بدل فروقات سلسلة الرتب والرواتب*, 4.8 مليار ليرة بدل رواتب وأجور شهري شباط وآذار 2011 و 3 مليار ليرة بدل رواتب عائدة للنصف الثاني من العام 2010.
- نمو مدفوعات القضاة من 6.1 مليار ليرة إلى 13.8 مليار ليرة بين كانون الثاني–شباط 2011 والفترة المماثلة من العام 2012 الذي يعود إلى مسألة توقيت الدفعات نتيجة (أ) *فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998* والتي بلغت 4 مليار ليرة في العام 2012 مقابل لا شيء في العام 2011 و(ب) ارتفاع في *فروقات رواتب القضاة* التي بلغت 490 مليار ليرة[7] خلال فترة كانون الثاني–شباط 2012. أما المبلغ المتبقي والبالغ 3.2 مليار ليرة فيعود لارتفاع رواتب القضاة (المدنيين والروحيين) عقب اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم.[8]

من الجدير ذكره أنه تم دفع بعض مخصصات الرواتب والأجور لبعض عناصر الجهاز المدني بموجب سلف خزينة[9].

[7] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المراسيم التالية: المرسوم رقم 6752 تاريخ 2011/10/29,المرسوم رقم 6823 تاريخ 2011/11/16, المرسوم رقم 6840 تاريخ 2011/11/17 والمرسوم رقم 6827 تاريخ 2011/11/16.
[8] بموجب القانون رقم 173 تاريخ 2011/8/29. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة المربع رقم 2 في تقرير الرواتب والأجور لكانون الأول 2011.
[9] بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم 6873 تاريخ 2011/11/18, مرسوم رقم 6622 تاريخ 2011/10/19,مرسوم رقم 7019 تاريخ 2011/12/1, مرسوم رقم 7034 تاريخ 2011/12/3 ومرسوم رقم 7359 تاريخ 2012/1/9.

**المربع رقم 2: فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية من الرواتب والأجور**

في شباط 2012, دفعت وزارة المالية مبلغ 9 مليار ليرة إلى وزارة الخارجية والمغتربين, وذلك لتغطية فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية عن الفترة الممتدة بين كانون الثاني 2005 وتموز 2009. وكانت مسألة فروقات الرواتب والأجور الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف قد ظهرت بعد 5 تشرين الثاني 1998 عندما وافق المجلس النيابي على قانون رقم 718 الذي أدخل في ملحقاته سلسلة جديدة لرواتب وأجور الموظفين المدنيين في السلك الخارجي من الفئات الأولى, الثانية والثالثة.

للتوضيح, يبين الجدول أدناه رواتب الموظفين المدنيين من الفئة الأولى. تجدر الاشارة أن الأرقام المقدمة أدناه هي بالدولار الأميركي ابتداء من أول كانون الثاني 1999:

| الدرجة | الراتب القديم (ل.ل) ابتداء من 1-1-1998 | الراتب الجديد (الدولارالاميركي) ابتداء من 1-1-1999 | الراتب الجديد ( الدولارالاميركي) ابتداء من 1-5-2008 | الدرجة | الراتب القديم (ل.ل) ابتداء من 1-1-1998 | الراتب الجديد (الدولارالاميركي) ابتداء من 1-1-1999 | الراتب الجديد (الدولارالاميركي) ابتداء من 1-5-2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 576,000 | 2,600 | 2,880 | 12 | 813,600 | 4,140 | 4,497 |
| 2 | 597,600 | 2,740 | 3,027 | 13 | 835,200 | 4,280 | 4,644 |
| 3 | 619,200 | 2,880 | 3,174 | **14** | 856,800 | 4,420 | 4,791 |
| 4 | 640,800 | 3,020 | 3,321 | 15 | 878,400 | 4,560 | 4,938 |
| 5 | 662,400 | 3,160 | 3,468 | 16 | 900,000 | 4,700 | 5,085 |
| 6 | 684,000 | 3,300 | 3,615 | 17 | 921,600 | 4,840 | 5,232 |
| 7 | 705,600 | 3,440 | 3,762 | 18 | 943,200 | 4,980 | 5,379 |
| 8 | 727,200 | 3,580 | 3,909 | 19 | 964,800 | 5,120 | 5,526 |
| 9 | 748,800 | 3,720 | 4,056 | 20 | 986,400 | 5,260 | 5,673 |
| 10 | 770,400 | 3,860 | 4,202 | 21 | 1,008,000 | 5,400 | 5,820 |
| 11 | 792,000 | 4,000 | 4,350 | 22 | 1,029,600 | 5,540 | 5,967 |

في المادة الأولى منه وبما يتماشى مع الممارسات الدولية, أدخل القانون 1998/718 مفهوم سلة العملات التي يجب أن تستخدم الأوزان المعادلة بهدف ضبط رواتب وأجور السلك الخارجي بسبب تقلبات أسعار الصرف.

وقد تم اختيار كل من العملات التالية: الدولار الأمريكي, الجنيه الإسترليني, المارك الألماني, الفرنك السويسري والين الياباني بنسبة 20 بالمائة لكل عملة. علاوة على ذلك, سمح القانون باستخدام اليورو بديلاً عن أي عملة في حال اعتمادها من قبل البلد المعني. هذا يعني إذا كان أحداً ما يتقاضى 3300 دولار أميركي بحسب المعايير أعلاه, يكون راتبه الفعلي هو مجموع 660 USD, 660 GBP, 660 EUR, 660 CHF و 660 JPY. هذه المبالغ تتحول بعدها إلى الدولار الأمريكي والدفعة النهائية تتم بالليرة اللبنانية. أما التعديل قد يعني تدني الراتب في الدولار الاميركي في حال تدني اليورو أو زيادته في حال ارتفاع قيمة اليورو, حيث رتبت قوة اليورو خلال السنوات الماضية تعديلاً ايجابياً للدبلوماسيين اللبنانيين. غير أن هذا القانون لم ينفّذ قبل شهر تموز 2009, لذا تراكمت مبالغ ملحوظة من الفروقات بين كانون الثاني 1999 وتموز2009. إلا أن المبالغ التي كانت متوجبة قبل العام 2005 ألغيت بموجب قانون المحاسبة العمومية الصادر عام 1963(المادة 115) والذي ينص على أنه تسقط بمرور الزمن المبالغ التي يمضي على استحقاقها أربع سنوات دون أن يطالب بها .

## IV. التقديمات الاجتماعية

سجلت التقديمات الاجتماعية انخفاضاً بقيمة 24 مليار ليرة من 116 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–شباط 2011 لتصل إلى 93 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2012 بسبب انخفاض في الدفعات المقدمة إلى الجيش (11 مليار ليرة) و قوى ألامن الداخلي(14 مليار ليرة) . وقد نتج هذا الإنخفاض عن دفعات أقل في *التقديمات الصحية والاستشفائية* (25 مليار ليرة). ويأتي هذا الانخفاض نتيجة مسألة توقيت الدفعات بما أنه يتوقع زيادة التقديمات نهاية العام 2012 تماشياً مع لحظ تعويضات أكبر في مشاريع موازنات 2011 و2012 والقرار الأخير بزيادة التعرفة الاستشفائية للمرة الثانية منذ العام 2009.[10]

## V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[11] , والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة,في فترة كانون الثاني –شباط 2012 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011. ويعود ذلك إلى مسألة توقيت تسديد المدفوعات إلى تعاونية موظفي الدولة, حيث تم تحويل 61 مليار ليرة[12] في العام 2012 مقابل لا شيء في الفترة نفسها من العام 2011.

## VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى 8 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–شباط 2012 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2011,وذلك نتيجة تسديد *فروقات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام 1996-1998* العائدة إلى هذه الفئة والتي بلغت ما يقارب 9,3 مليار ليرة. تجدر الإشارة أنه, كما جرت العادة بالنسبة إلى الرواتب والأجور العائدة للجمارك, تم تسديد هذه الدفعات من حساب الأمانات.

10 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 34 تاريخ 2012/4/25.
11 يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى التي يتضمنها هذا البند فهي (1) المكافآت, (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد الحكومية لتغطية النواب وموظفي مجلس النواب والقضاة ومساعدي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية, و(3) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل لتغطية الموظفين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد
12 تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 7005 تاريخ 2011/11/30, الذي سمح بدفع مبلغ قدره 61 مليار ليرة لتعاونية موظفي الدولة عن عام 2011.

# منشورات وزارة المالية

## 2012

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 51–55
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الأول – كانون الأول 2011، كانون الثاني–شباط 2012.
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند 13***، آب – كانون الأول 2011
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الأول – كانون الأول 2011، كانون الثاني–شباط 2012

## 2011

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 38–49
- ***واردات السيارات وإيرادات الدولة (1997–2010)***، آذار 2011
- ***إطار إدارة الدين 2010–2015***، آذار 2011
- ***موازنة المواطن لعام 2010***، شباط 2011
- ***نتائج المالية العامة في 2010***، أيار 2011
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – تشرين الثاني 2011
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند 13***، شباط– تشرين الأول 2011
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – تشرين الثاني 2011

## 2010

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 26–38
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الرابع من العام 2009، الربع الأول–الثالث من العام 2010
- ***شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة***، أيار 2010
- ***تقرير لبنان لعام 2010***
- ***نتائج المالية العامة في 2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني وكانون الأول 2009، كانون الثاني – تشرين لأول 2010
- ***تقرير المالية العامة الفصلي***، الربع الأول والثاني من العام 2010
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الثاني 2010
- ***مشروع موازنة 2010 – تقرير مفصّل***، تشرين الأول 2010

## 2009

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 14–25
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الأول والثالث من العام 2009
- ***المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III***، التقرير الفصلي، أعداد 9–11
- ***تقرير لبنان لعام2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الأول 2009
- ***تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث*** 2009
- ***نتائج المالية العامة في 2008***
- ***مشروع موازنة 2009 – تقرير مفصّل، آب 2009***

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

**وزارة المالية**
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP)

تلفون: 961 1 981058
فاكس: 961 1 981059

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb